# PRESS CLIPPING SHEET

| | |
|---|---|
| **PUBLICATION:** | **Al Ahram Al Massai** |
| **DATE:** | **19-April-2015** |
| **COUNTRY:** | **Egypt** |
| **CIRCULATION:** | **230,000** |
| **TITLE :** | **New Procedures to Liberate Natural Gas Trade for the Private Sector** |
| **PAGE:** | **03** |
| **ARTICLE TYPE:** | **General Industry News** |
| **REPORTER:** | **Dr. Ahmed Mokhtar** |

# إجراءات جديدة لتحرير تجارة الغاز الطبيعى للقطاع الخاص

## عقد موحد ومرفق للتنظيم والسماح بالاستيراد أو الشراء من الشركات الأجنبية

## «إيجاس»: 12 استشاريًا عالميًا يقومون بالدراسات وإخطار القطاع الخاص قبل التنفيذ

**كتب ـ د. أحمد مختار:**

صرح مصدر مسئول بالشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية «إيجاس» بأن الشركة تقوم حاليا من خلال 12 مكتبا استشاريا عالميا بإعداد مشروع العقد الموحد لاستخدام الشبكة القومية للغازات الطبيعية بما يمكن القطاع الخاص من استخدام الشبكة فى حالة حصوله على الغاز سواء عن طريق الاستيراد أو عن طريق الشراء من الشركات الأجنبية العاملة فى مصر.

وأضاف المصدر فى تصريحاته لـ«الأهرام المسائى» أن الدراسات التى يتم تمويلها من خلال منحة مقدمة من الاتحاد الأوروبى سيتم الانتهاء منها قبل نهاية العام الحالى بالتوازى مع الإجراءات الخاصة بإنشاء مرفق تنظيم الغاز للوصول إلى تحرير سوق تجارة الغاز الطبيعى فى مصر موضحا أن العقد الموحد سوف يتضمن الرسوم التى سيقوم المستثمرون بدفعها مقابل استخدام الشبكة القومية فى نقل الغاز الذى سيتعاقدون عليه إلى مصانعهم حيث ستتم المحاسبة بناء على معادلة تعتمد على الكميات المنقولة والمسافة وكذلك مدة التعاقد. وأكد أن العقد سوف يتيح أيضا استخدام الشبكة بالنسبة للشركات الأجنبية التى تنتج الغاز من مناطق امتيازها بمصر لبيع حصتها إما للحكومة أو للقطاع الخاص وسيتم طرح مشروع العقد للحوار المجتمعى قبل إقراره. وفيما يتعلق بوضع العقود السارية بين الشركة القابضة للغازات الطبيعية ومصانع القطاع الخاص بمصر والتى تمتد لسنوات كثيرة قال المصدر إن المكاتب الاستشارية تبحث الوضع القانونى الخاص بذلك سواء بإنهاء هذه العقود عند طلب المستثمر ذلك بشرط إخطار الشركة القابضة برغبته فى إنهاء التعاقد قبلها بفترة زمنية سيتم تحديدها أو قيام الشركة القابضة بعد بدء عمل مرفق تنظيم الغاز بإخطار المستثمرين بإنهاء التعاقد معهم ومطالبتهم بتوفير احتياجاتهم من الغاز بعد فترة زمنية سيتم تحديدها أيضا لتدبير أمورهم ومنعا لإحداث أى خسائر لهم.

وأوضح أن هذه الإجراءات لا تعنى تخلى الدولة عن توفير الطاقة للقطاع الخاص ولكنها تستهدف إتاحة بدائل عديدة أمام المستثمرين إما بحصولهم على الغاز بطريقتهم أو حصولهم عليه عن طريق الشركة القابضة وفقا لأسس اقتصادية عادلة للطرفين.